Permanent Mission of the
Kingdom of Bahrain to the U.N.
New York

الوفد الدائم لمملكة البحرين
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

كلمة

معالي الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة

نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير خارجية مملكة البحرين

الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة

الجمعة ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٤م

نيويورك

كلمة

معالي الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة

نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير خارجية مملكة البحرين

الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة

الجمعة ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٤م

نيويورك

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

يطيب لي في البداية أن أقدم لكم و لبلدكم الصديق الغابون خالص التهنئة لانتخابكم رئيساً للدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنياً لكم التوفيق والنجاح في إدارة أعمالها، مغتنماً هذه المناسبة لأعرب لسلفكم سعادة السيد جوليان هانت وزير خارجية سانت لوتشيا الصديقة عن خالص الشكر، للجهود الحثيثة التي بذلها خلال ترؤسه للدورة السابقة.

كما أنتهز هذه الفرصة أيضاً لتجديد تقدير بلادي لمعالي الأمين العام السيد كوفي عنان للمهام الكبيرة التي يضطلع بها لتعزيز مكانة الأمم المتحدة ودورها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

السيد الرئيس،

منذ التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو عام 1945، تقوم المنظمة الدولية بدور حيوي في معالجة الكثير من القضايا الدولية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

وفي عالم اليوم الذي تداخلت فيه قضايا السياسة والأمن الإقليمي والدولي مع قضايا التنمية والبيئة والثقافة ، وقضايا حقوق الإنسان والمرأة، وتشابكت المصالح الدولية ، وكادت أن تتلاشى الخطوط الفاصلة بين ما هو محلي وما هو دولي في ظل انتشار ظاهرة العولمة، أصبحت الشعوب أكثر حاجة ، مما كانت عليه منذ أكثر من نصف قرن مضى إلى منظمتنا الدولية ، ولكن بمفاهيم متطورة، وأساليب أكثر حداثة وملاءمة لروح العصر في ظل دبلوماسية متعددة الأطراف تنظر للقضايا الموروثة والمستحدثة من خلال رؤى جديدة ومفاهيم مبتكرة وعملية.

إن فكرة إصلاح الأمم المتحدة بما فيها نظام الأمن الجماعي هي فكرة طموحة حقاً وان تحقيقها ليس شيئاً مستحيلاً ولا حلماً بعيد المنال ، وعلى

المجتمع الدولي الاستجابة لما يتطلبه ذلك برؤى عصرية وأساليب واقعية وإرادة جماعية قوية تحقق الديمقراطية في العلاقات الدولية وتحافظ على روح الميثاق وتضع الحلول الناجعة التي تعالج الصراعات الوطنية والإقليمية وآثارها على مسيرة التنمية في الدول الأعضاء .

السيد الرئيس ،

لقد طرأت متغيرات في مجمل العلاقات الدولية ، وتحولات في مفاهيم السياسة الدولية ، صاحبتها أخطار تهدد أمن الدول واقتصادياتها يأتي في مقدمتها ظاهرة الإرهاب الدولي في ظل عالم تحررت فيه التجارة وتحركت فيه رؤوس الأموال مثلما انتقلت الأفكار وأنماط الثقافة بين الشعوب بلا قيود ولا حدود.

في عالم الألفية الثالثة الذي تتعامل فيه المنظمة الدولية مع جدول أعمال متوارث، كما تتعامل في الوقت نفسه مع جدول أعمال مثقل بالمعضلات الجديدة لا بد لنا من أن نتسلح بفكر سياسي دولي جديد وبآليات متطورة ومرنة تتلاءم مع المفاهيم والمتغيرات الجديدة وتعكس في آن واحد طموحات الألفية

الجديدة التي حددت لها القمة في عام 2000 برنامجاً وأهدافاً نبيلة لازلنا نسعى إلى بلوغها عاماً بعد عام.

السيد الرئيس ،

ليس ثمة شك في أن متغيرات العلاقات الدولية قد ألقت بأعباء جديدة على الأمم المتحدة ، ودورها الفاعل على الساحة الدولية ، وأن الحفاظ على هذا الدور الفاعل ، وتعزيزه ، يؤكد من جديد الحاجة الملحة لإصلاح المنظمة الدولية وتجديد فكرها ومناهج عملها، في ضوء تجارب تزيد على نصف قرن وذلك في ظل عالم جديد يختلف عن عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة .

إن ما نشهده اليوم من إجماع دولي على ضرورة اتخاذ خطوات جادة لإصلاح هياكل المنظومة الدولية ، لا سيما في مجلس الأمن ، والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي خير شاهد على ذلك ، حتى تكون المنظمة أكثر استجابة لاحتياجات العالم اليوم ومتطلبات الغد.

وفي مثل هذا العصر الذي تتعاظم فيه محورية الدور المنوط بمجلس الأمن لدرء الأخطار المتنوعة والمستحدثة التي باتت تهدد السلم والأمن الدوليين ، فقد أضحى من الضروري أن تتواصل الجهود في سبيل الإصلاح ، وتطوير نظام الأمن الجماعي الذي يجسده مجلس الأمن كما عبرت عنه مواد الميثاق وبخاصة في ضوء التغييرات العميقة التي طرأت على مفهوم السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق فإننا نؤكد دعمنا للجهود التي بدأها معالي الأمين العام في إطار إصلاح المنظمة وزيادة قدرتها على النهوض بمسؤولياتها ومهامها، ونتطلع باهتمام كبير إلى التقرير الذي سوف يقدمه الأمين العام في ديسمبر القادم عن نتائج اجتماعات اللجنة العليا رفيعة المستوى التي نأمل أن تكون في مستوى آمال الشعوب بل وحجم الأخطار والمعضلات التي باتت تحيط بالعلاقات الدولية من كل جانب.

السيد الرئيس ،

مثلما أصبح إصلاح الأمم المتحدة وتحديثها مطلباً لمعظم أعضائها، فإن القادة والنخب السياسية وقطاعات كبيرة من شعوب العالم ، ومن ضمنها شعوب العالم العربي ، أدركت بوعيها العميق أن الإصلاح والتحديث صار أيضاً أمراً ملحاً في مجتمعاتها لمواجهة متطلبات التغيير وحركة التاريخ التي تحتم التعامل بوعي وحكمة مع آمال وتطلعات الأجيال الجديدة الصاعدة في التطوير والتحول الديمقراطي.

ولقد أنطلق مشروع الإصلاح والتحول الديمقراطي في مملكة البحرين من آفاق هذا الوعي السياسي التاريخي حيث قطعت البحرين شوطاً هاماً في مسيرة بناء الديمقراطية ، وتوسيع المشاركة الشعبية وذلك منذ إقرار ميثاق العمل الوطني من قبل شعب البحرين في 14 فبراير عام 2001م ، والانتخابات البلدية، وانتخابات مجلس النواب في عام 2002م.

ومن الواضح أن الدعوة إلى الإصلاح والديمقراطية التي أصبحت تشكل الآن عنصراً جديداً في السياسة الدولية تدعو لها الدول الصناعية المتقدمة

مثلما يدعو إليها كثير من الدول النامية. فإن دعوة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين للمشاركة في الاجتماع السنوي الذي عقدته قمة الدول الثماني بولاية جورجيا الأمريكية خلال الفترة من 8 إلى 10 يونيه 2004م قد جاءت تقديراً للدور الهام الذي قام به جلالته في عملية الإصلاح وبناء الديمقراطية في المملكة .

السيد الرئيس ،

تثير ظاهرة الإرهاب انشغال وقلق المجتمع الدولي، وذلك بسبب تنامي العمليات الإرهابية واستشرائها في مختلف أنحاء العالم، وان مملكة البحرين التي تجدد إدانتها للإرهاب بشتى صوره وأشكاله، وأياً كان مصدره أو دوافعه تؤكد على أن الأعمال الإرهابية ليس لها ما يبررها ولا يقرها دين ولا عقيدة.

لقد أدانت مملكة البحرين وتدين العمليات الإرهابية التي تعرضت وتتعرض لها الدول والشعوب ، والتي يروح ضحيتها عدد من الأبرياء ، وهي بذلك تؤكد من جديد على وقوفها وتضامنها مع المملكة العربية السعودية الشقيقة، ودعمها و تأييدها لكافة الإجراءات التي تتخذها لمواجهة هذه الأعمال

الإجرامية التي تتعارض مع مبادئ وقيم الدين الإسلامي الحنيف، دين التسامح والرحمة. كما تدين مملكة البحرين وتستنكر الأعمال الإرهابية التي تقع في مناطق مختلفة من العالم ، ومن بينها ما شهدته مدرسة بيسلان في اوسيتيا الشمالية جنوبي روسيا مؤخراً .

وفي مجال بحث ظاهرة الإرهاب وأخطارها ، فانه لابد من البحث في أسبابها التي منها الفقر والتخلف والجهل وانتشار البطالة وثقافة التطرف والتعصب العرقي ومشاعر الإحباط وانتهاكات حقوق الإنسان التي بات من الضروري الآن والواجب علينا جميعاً أن نعالجها للحد من استفحالها وأخطارها المدمرة .

وفي إطار التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة الإرهاب وقعت مملكة البحرين مع باقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هذا العام على اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب التي تعتبر خطوة متقدمة في سبيل مواجهة هذه الآفة والعمل على استئصالها والقضاء عليها.

السيد الرئيس ،

تتصاعد الأعمال القمعية والممارسات الإسرائيلية التعسفية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وتتمادى إسرائيل في خروجها على القانون الدولي والشرعية الدولية و ذلك باقتطاع أجزاء من الأراضي الفلسطينية وإقامة ما يسمى بالجدار العازل الذي يرسخ الاحتلال والاستيطان ويبدد آمال إقامة دولة فلسطينية كحق مشروع وثابت للشعب الفلسطيني. وان المجتمع الدولي مطالب اليوم بوقفة شجاعة في وجه هذه الممارسات ، وبخاصة بعد صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في التاسع من يوليه 2004 وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ES-10/15 بتاريخ 20 يوليه 2004م اللذين يعدان انتصاراً للحق وإدانة صريحة لإقامة ذلك الجدار المخالف للقانون الدولي، وإن على المجتمع الدولي استثمار هذا الرأي والبناء عليه لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان العربي السوري ومزارع شبعا اللبنانية.

السيد الرئيس،

في الوقت الذي تجدد فيه الدول العربية التزامها بمبادرة السلام العربية التي أقرتها القمة العربية ببيروت في 2002، وأكدتها القمة العربية الأخيرة في تونس 2004 تحقيقاً لانسحاب إسرائيلي كامل من كافة الأراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وخاصة الصادرة عن مجلس الأمن 242 (1967)، 338 (1973) ، 1397 (2002) و 1515(2003) ، تتجدد الدعوة للجنة الرباعية الدولية لأهمية وضرورة الاستئناف المبكر لمسيرة السلام وحث حكومة إسرائيل على الوفاء ببنود خطة السلام كما حددتها خارطة الطريق.

السيد الرئيس،

لا يزال الوضع في العراق الشقيق يشكل هاجساً يستأثر باهتمام دول المنطقة وشعوبها وأن أشد الأخطار التي تهدد العراق اليوم هي مظاهر العنف وغياب الأمن رغم الجهود المبذولة وما تم من خطوات منها تشكيل الحكومة المؤقتة التي تولت مهامها في 28 يونيو 2004 والإعلان عن انتقال السلطة

للعراقيين وانعقاد المؤتمر الوطني ، وخطوات تشكيل مجلس تشريعي مؤقت . وعلى الرغم من كل ذلك لا يزال الطريق نحو الاستقرار شديد الوعورة ملينا بالصعاب التي نأمل في أن يتم تذليلها بتوافق وطني عراقي صلب وعريض وتأييد دولي متماسك يحمي الشعب والوطن من مخاطر جسيمة ويضع حداً للعنف والاقتتال وأعمال الإرهاب التي تحصد المزيد من الأرواح البريئة من العراقيين وغيرهم.

إن المرحلة القادمة تتطلب دوراً حيوياً فاعلاً من المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة التي سيقع على عاتقها العبء الأكبر في دعم الحكومة العراقية المؤقتة لإنجاز المهام المكلفة بها وفق قرار مجلس الأمن الدولي 1546 (2004).

ومن واقع اهتمامها بأمن العراق واستقرار شعبه الشقيق ، عبرت مملكة البحرين في أكثر من مناسبة عن دعمها للجهود التي تستهدف تهيئة الظروف لإعادة اعماره والحفاظ على وحدته . كما وأبدت استعدادها للمشاركة في هذه الجهود من خلال تأكيد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة على استعداد البحرين للمشاركة في الجهود العربية والدولية

لإعادة الاستقرار إلى العراق والمحافظة على وحدته الوطنية وسيادته وسلامته الإقليمية .

السيد الرئيس ،

يحظى الوضع الأمني والاستقرار في منطقة الخليج باهتمام بالغ من قبل حكومة مملكة البحرين التي تتطلع دوماً إلى أن يسود السلام والاستقرار هذه المنطقة التي عانت كثيراً خلال العقود الثلاثة الماضية، وإن مملكة البحرين الدولة العضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تدعو الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى العمل على حل قضية الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة عبر المفاوضات الثنائية الجادة بين البلدين الجارين، أو من خلال الوسائل السلمية لحل النزاعات بين الدول بالتراضي أو التحكيم.

وفي إطار اهتمام ومتابعة مملكة البحرين الوثيقة لجهود تحقيق السلام والمصالحة واستعادة الاستقرار في مناطق هامة من العالم العربي ، فقد رحبت بتوصل الحكومة السودانية الشقيقة والحركة الشعبية لتحرير السودان إلى

اتفاق هام للتوقيع على بروتوكولات نيفاشا. كما نتطلع إلى أن تؤدي هذه الخطوة التاريخية إلى إنهاء آثـــار الحـــرب الأهلـية التي استنفدت كثيراً من الموارد المادية والبشرية وذلك بنفس الروح التي سادت كل الأطراف في التوصل لاتفاق لحقن الدماء . ومن هذا المنطلق نرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة السودانية لتنفيذ تعهداتها والتزاماتها بموجب اتفاقها مع الأمين العام للأمم المتحدة الموقع في 3 /7/ 2004م ، ونعرب عن تأييدنا ودعمنا لما يقوم به الاتحاد الأفريقي من جهود بالتعاون مع الحكومة السودانية من أجل حل الأزمة الإنسانية في دارفور ، مؤكدين على أهمية احترام سيادة السودان واستقلاله ووحدة أراضيه . ونناشد مجلس الأمن إعطاء الوقت اللازم للحكومة السودانية لمعالجة الأزمة وتقديم الدعم المالي الضروري لإنهاء المشكلة.

السيد الرئيس ،

لا تزال قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي جدول الأعمال الحقيقي لمجتمعات الدول النامية ، التي تسعى حكوماتها للنهوض بشعوبها والارتقاء بمستويات معيشتها وتوفير الحياة الكريمة لمواطنيها من خلال مشروعات التنمية المتكاملة بإقامة البنى الأساسية وتطوير نظم التعليم

وتحسين مرافق الصحة والرعاية الاجتماعية وخفض معدلات البطالة والتضخم والعجز في الموازنات وتحديث الصناعة والزراعة والانفتاح على الأسواق العالمية والتكامل الاقتصادي وتحرير التجارة من أجل توفير الرخاء والازدهار لمجتمعاتها.

ولتحقيق التنمية المستدامة فإننا نتطلع ونحن في مطلع الألفية الثالثة ، أن تترافق مع الجهود الوطنية ، جهود إقليمية ودولية من خلال زيادة وتيرة التعاون وتعزيز التكامل الإقليمي وشبه الإقليمي في مختلف مجالات الحياة ، وإن دول الجنوب مطالبة بزيادة التعاون فيما بينها عن طريق تبادل الخبرات في ميادين الصحة والتعليم والتجارة والاستثمار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها.

وفي إطار المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة فمن مسؤوليات الدول المتقدمة اقتصادياً العمل على دعم برامج وسياسات الدول النامية في مجال الإصلاح الاقتصادي وابتكار الحلول العملية المناسبة لمشكلة الديون الخارجية التي ترهق ميزانياتها وتؤثر سلباً على خططها

التنموية ، وتسهيل وصول تلك الدول إلى الأسواق العالمية وبناء قدراتها الوطنية.

كما تقع على كاهل الدول النامية بنفس القدر مسؤوليات العمل الجاد لتحقيق التحرر الاقتصادي الداخلي والتكامل الاقتصادي الإقليمي فيما بينها، وتحديث مجتمعاتها في ظل العولمة السياسية الاقتصادية والثقافية .

السيد الرئيس ،

نحن اليوم أكثر ما نكون تمسكاً بمبادئ الميثاق ومقاصده، وأعمق ما نكون إيماناً بالحاجة المتجددة إلى منظومة أكثر حداثة وتطوراً للعمل الدولي الجماعي، تستجيب لمتغيرات العصر في القرن الحادي والعشرين، تكفل المزيد من الديمقراطية في العلاقات الدولية ، تضمن المساواة في الحقوق للشعوب ، مثلما تضمن المساواة في السيادة للدول ، تبتكر الحلول لمشكلات الغد من منظور شراكة عالمية في مواجهة تحديات غير مسبوقة تواجهها الإنسانية في العقود القادمة.

إن عشرات الماضي ، السيد الرئيس ، وإخفاقات الحاضر ، يجب ألا تحجب الأبصار عن طموحاتنا في مستقبل أفضل، يبتعد فيه شبح الحروب ، يترسخ فيه السلام والعدل ، تعلو فيه حقوق الإنسان وكرامة الفرد ، تنمو فيه الموارد وتتقدم فيه المجتمعات ، تتوارى فيه الأطماع ، وتتعاون فيه الدول في إطار نظام دولي متطور ، يعزز الشرعية والقانون ، يبسط على الجميع قيم الحق والعدل والخير دون تعصب أو استعلاء أو تمييز.

شـكـــــــرا .